



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

الاختناق الاستراتيجي لمضيق هرمز في الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران

د. مهند حميد الراوي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

في بنية التجارة البحريّة العالمية، قلّما تُمارس معالم جغرافية أخرى تأثيراً هائلاً على الأمن الدولي مثل مضيق هرمز، ويعمل كمحرك رئيسي للاقتصاد الكلي، مؤثراً في التضخم العالمي، واستدامة النقل البحري، والنمو الصناعي، إذ يُمكن النظر للقيمة الاستراتيجية لمضيق هرمز ليس فقط كمسطح مائي، بل كشریان حيوي لاقتصاد الطاقة العالمي، وتحدد قيمته بمزيج متقلب من حجم الطاقة الهائل، والقيود الجغرافية، والافتقار الشديد للبدائل المجدية.

وفي سياق المواجهة العسكرية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي من جهة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة أخرى، تجاوز مضيق هرمز دوره التقليدي كمر عبور، ليصبح موقِعاً جغرافياً ذا أهمية سياسية، فبالنسبة لإيران، لم يعد المضيق مجرد حدود إقليمية، بل أصبح حجر الزاوية في إطار ردعها غير المتكافئ، والركيزة الجغرافية لعقيدتها المتمثلة في منع الوصول/الحرمان من المنطقة.

من جهة أخرى، تُشكّل التصعيدات العسكرية الأخيرة في الشرق الأوسط خلال عام 2025 وبداية عام 2026 اختباراً واقعياً لتوظيف المضيق أداةً جيوسياسيةً مؤثرة، فخلال ذروة التوترات الإقليمية في أوائل عام 2026، أظهرت بيانات تتبع الملاحة البحرية انخفاضاً حاداً في حركة السفن التجارية عبر المضيق من متوسط يزيد عن 150 سفينة يومياً إلى عدد قليل جداً، وعندما يتعرض المضيق للتهديد، ترتفع أقساط التأمين البحري بشكلٍ كبير، وتُغيّر السفن مسارها، ويهتز الاقتصاد الكلي العالمي بشكلٍ فوري.

إذ تفترض هذه الورقة أن مضيق هرمز يُمثل المعيار المركزي لمدة الصراع الحالي وشدّته، حيث ترتبط حسابات إيران الأمنية ارتباطاً وثيقاً بقدراتها على ما يُعرف بـ (السيطرة الذكية)، مستغلةً تضاريس المضيق الضيقة لنشر منظومة متداخلة من زوارق الهجوم السريع، والألغام البحرية الذكية، والطائرات المسيّرة ذات المهام المزدوجة، وصواريخ كروز الساحلية المضادة للسفن، من خلال تحويل الممر المائي إلى (منطقة قتل) محتملة، لا تسعى إيران إلى هزيمة البنية البحرية المتفوّقة للأسطول الأمريكي المتمركز في المنطقة أو حلفائه بالطرق التقليدية بل إنّ هذه الاستراتيجية مُصمّمة لفرض تكاليف باهظة، حركية واقتصادية، ما يُتيح فعلياً احتجاز الإمدادات العالمية كرهينة لردع أيّ ضربات تُهدّد النظام.

1. القيمة الجيوستراتيجية لمضيق هرمز في ميزان القوى

يُعدّ الواقع الجغرافي العامل الرئيسي كنقطة اختناق بالنسبة لمضيق هرمز، إذ يربط مضيق هرمز الخليج بخليج عُمان وبحر العرب، وعلى الرغم من أن عرضه يبلغ حوالي 33 كيلومتراً (21 ميلاً) عند أضيق نقطة فيه، إلا أن الممرات الملاحية الفعلية فيه ضيقة للغاية، إذ يتعين على السفن المرور ضمن ممرين فقط، عرض كل منهما 3 كيلومترات (حوالي ميلين)، يفصل بينهما منطقة عازلة عرضها 3 كيلومترات لمنع التصادمات، هذا الممر الضيق للغاية يُجبر أكبر ناقلات النفط في العالم على الدخول في اختناق مروري يمكن التنبؤ به بسهولة، ويسهل رصده، ويسهل تعطيله، ففي النصف الأول من عام 2025، بلغ متوسط تدفقات النفط الإجمالية عبر المضيق 20.9 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل حوالي 20% من الاستهلاك العالمي للسوائل البترولية، وربع إجمالي النفط المتداول عالمياً عبر النقل البحري، وبين عامي 2022 والنصف الأول من عام 2025، انخفضت أحجام النفط

الخام والمكثفات العابرة لمضيق هرمز بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً، وهو ما لم يعوضه سوى جزئياً زيادة قدرها 0.5 مليون برميل يومياً في شحنات المنتجات البترولية¹.

إذ يشكّل مضيق هرمز (Strait of Hormuz) أحد أهم العقد الجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر، فالمضيق الذي يفصل الخليج عن خليج عمان لا يتجاوز عرضه في بعض مناطقه بضع عشرات الكيلومترات، إلا أنه يتحكم في تدفقات طاقة تُقدّر بنحو 20 مليون برميل نفط يومياً، أي ما يقارب 20% من تجارة النفط العالمية إضافة إلى كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال، كما يمر عبره ما يقارب ثلث تجارة النفط المنقول بحراً وجزءاً مهماً من التجارة العالمية، إذ إن هذا الحجم الضخم من التدفقات الاقتصادية يحول المضيق لأداة جيوسياسية يمكن توظيفها في إعادة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي، وفي حالات الأزمات أو الحروب، تتحول الجغرافيا إلى سلاح استراتيجي يخلق رابحين وخاسرين، لما يمكن وصفه بـ (حرب الجغرافيا السياسية)، وهي حرب تتخذ أشكالاً متعددة تتراوح بين الردع العسكري، والضغط الاقتصادي، والتنافس الاستراتيجي على النفوذ البحري، إذ يشكل المضيق نقطة اختناق جيوسياسية (Geopolitical chokepoint) تتحكم في تدفقات الطاقة والتجارة الدولية. ومن هذا المنطلق تحوّل المضيق عبر العقود الماضية إلى ساحة تنافس تتقاطع فيه مصالح إيران ودول الخليج والولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى². لكن الأثر الأعمق لإغلاق المضيق يكمن في إعادة تقييم المخاطر العالمية. فارتفاع تكاليف التأمين البحري، وزيادة تكاليف النقل،

1. Oil flows data from U.S. Energy Information Administration estimates based on Vortexa tanker tracking data (accessed February 2026); Oil consumption data from U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook, February 2026.

2. علي حجازي، صدمة الطاقة وحرب الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز، (عمان: معهد السياسة والمجتمع، 2026).

واحتمالات تعطل سلاسل الإمداد؛ كلها عوامل تضيف ضغوطاً إضافية على الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، لا يصبح المضيق مجرد ممر مغلق، بل يتحول إلى مؤشر على هشاشة النظام الاقتصادي العالمي أمام الصدمات الجيوسياسية.³

إن الاعتماد الكبير للاقتصادات الآسيوية على نفط الخليج يزيد من حساسية أي اضطراب في المضيق، فمثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية تعتمد بدرجات متفاوتة على واردات الطاقة القادمة عبر هذا الممر البحري. ولذلك فإن أي تعطيل للملاحة فيه قد يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز، فضلاً عن زيادة تكاليف النقل والتأمين البحري⁴، إذ إن ذلك يؤدي إلى ما يُعرف بـ التبعية العالمية غير المتكافئة نحو آسيا (الميل الآسيوي)، إذ بالرغم من أن مضيق هرمز يؤثر على الاقتصاد العالمي، فإن التبعية المادية المباشرة تميل بشدة نحو آسيا، إذ إن المشترين الرئيسيين يقدرون بما يقارب 84% إلى 89% من النفط الخام والمكثفات، بالإضافة إلى نحو 90% من الغاز الطبيعي المسال الخارج من المضيق، متجهة إلى الأسواق الآسيوية، وتحديداً الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وتستقبل الصين وحدها نحو 38% من إجمالي النفط المصدر عبر المضيق، كما أنه في النصف الأول من عام 2025، عبر مضيق هرمز 11.4 مليار قدم مكعب يومياً، أي ما يزيد عن 20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، قادمة بشكل أساسي من قطر، وكانت الصين أكبر وجهة لتدفقات الغاز الطبيعي المسال العابرة لمضيق هرمز، حيث مرّ عبره ما يقرب من ثلث إجمالي كميات الغاز الطبيعي المسال المتجهة إليها في النصف الأول من عام 2025.⁵

3. ابتسام الكتبي، مضيق هرمز: الجغرافيا في قلب معادلة أمن الاقتصاد العالمي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للسياسات، 2026).
4. نور نبيه جميل، مضيق هرمز كأداة ضغط جيوسياسي: قراءة في أبعاد وتداعيات التصعيد الإيراني على أسواق الطاقة العالمية، تقدير موقف (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2026)، ص 1.

5. Giulia Interesse, The Strait of Hormuz Crisis: What the Iran Conflict Means for Energy, Shipping, and Business in the Middle East, (Hong Kong: Middle East Briefing, 2026), <https://www.middleeastbriefing.com>.

في حين أنه في النصف الأول من عام 2025، استوردت الولايات المتحدة حوالي 0.4 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمكثفات من دول الخليج عبر مضيق هرمز، وهو ما يمثل حوالي 7% من واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمكثفات و2% من استهلاكها من السوائل البترولية، مما يعني انخفاض واردات الولايات المتحدة من النفط الخام من دول الخليج إلى أدنى مستوى لها منذ 40 عاماً مع زيادة الإنتاج المحلي⁶.

في مقابل ذلك، وعلى مستوى القوة، تمثل الولايات المتحدة القوة البحرية الأكبر في المنطقة عبر الأسطول الخامس الأمريكي المتمركز في البحرين. هذا الأسطول مسؤول عن العمليات البحرية في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر، ويضم عادة حاملات طائرات أو مجموعات قتالية، مدمرات صاروخية، غواصات نووية وسفن مراقبة. كما يعمل ضمن إطار تحالف أوسع يسمى القوات البحرية المشتركة الذي يضم أكثر من 30 دولة للمشاركة في حماية الملاحة الدولية⁷.

2. العقيدة اللاتماثلية الإيرانية في حرب الملاحة

لأكثر من عقد من الزمان، أنفقت إيران جزءاً كبيراً من ميزانيتها الدفاعية على قواتها البحرية، إيماناً منها بأن الخليج سيكون خط المواجهة في حال نشوب أي مواجهة مع الولايات المتحدة، وانطلاقاً من عقيدة حرب بحرية تتناسب مع البعد الثوري لإيران، طورت إيران تكتيكات حرب بحرية مبتكرة وغير متكافئة من خلال توظيف موقعها الجغرافي المتميز، وتبني على نقاط قوتها، وتستهدف نقاط

[com/news/strait-of-hormuz-crisis-iran-conflic-energy-business/](https://www.europarabct.com/news/strait-of-hormuz-crisis-iran-conflic-energy-business/)

6. U.S. Energy Information Administration, Petroleum and Other Liquids, U.S. Imports by Country of Origin, U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook, February 2026.

7. جاسم محمد، مضيق هرمز بين الردع والتصعيد، مستقبل أمن الممرات البحرية في ظل التوترات الإقليمية، (بون: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2026)، <https://www.europarabct.com/?p=116090>.

ضعف أعدائها، إذ كان أبرز تجليات هذه العقيدة سلسلة من المعارك البحرية مع البحرية الأمريكية في أبريل/نيسان 1988، وقد جرت هذه المعارك خلال المراحل الأخيرة من الحرب الإيرانية العراقية، حين خاضت القوات الإيرانية، التي كانت أقل كفاءة بكثير، معارك ضارية ضد الوحدات البحرية الأمريكية في الخليج، وتكبدت إيران خسائر فادحة في هذه المعارك، وقد علّمت هذه التجربة إيران أن السفن الحربية الكبيرة عرضة للهجمات الجوية والصاروخية، وأكدت فعالية عمليات الزوارق الصغيرة، وحفزت الاهتمام بزوارق الهجوم السريع المسلحة بالصواريخ، كما أتاحت لإيران توسيع نطاق استخدام تكتيكات الهجوم الجماعي التي تشكل أساس نهجها الحالي في الحرب البحرية غير المتكافئة⁸.

تعتمد هذه العقيدة على التوظيف الجغرافي، على اعتبار أن مضيق هرمز ضيق للغاية (يبلغ عرضه 21 ميلاً فقط عند أضيق نقطة) وضحل نسبياً، إذ تتمتع السفن الحربية التقليدية الكبيرة بقدره محدودة على المناورة ومسارات عبور متوقعة فيه، في حين تعتمد عقيدة إيران على توظيف هذه البيئة المحدودة، وإخفاء الأصول بين الجزر الصغيرة العديدة والسواحل الوعرة للخليج العربي، فضلاً عن تكتيكات الهجوم الجماعي، فبدلاً من الاعتماد على عدد قليل من المدمرات الكبيرة، لجأت إيران إلى نشر مئات الزوارق السريعة عالية الحركة والمدرعة بشكل خفيف (زوارق الهجوم السريع)، هذه الزوارق مُسلحة بمدافع رشاشة ثقيلة، وقاذفات صواريخ متعددة، وصواريخ مضادة للسفن، إذ إن الهدف التكتيكي هو مهاجمة سفينة حربية كبيرة ومتطورة من اتجاهات متعددة في وقت واحد، مما يُربك راداراتها وأنظمة أسلحتها الدفاعية القريبة⁹. كما تعتمد هذه الاستراتيجية

8. Farzin Nadimi, *Iran's Doctrine of Asymmetric Naval Warfare*, (Washington D.C: The Washington Institute for Near East Policy, 2026).

9. Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, *Iranian Naval Strategy: The Domestic Roots of Iran's Asymmetric Warfare*, (Washington, DC: Gulf International Forum).

على فكرة منع الوصول/الحرمان من المنطقة التي تركز على جعل المضيق شديد الخطورة على قوات العدو أو السفن التجارية للعمل فيه، ويتحقق ذلك من خلال دفاع متعدد الطبقات يتكون الألغام البحرية الرخيصة، سهلة النشر، ومرهقة نفسياً لأسواق الشحن العالمية وكذلك صواريخ ساحلية وهي صواريخ كروز مضادة للسفن مخبأة في بطاريات ساحلية متنقلة¹⁰.

3. تأثير إغلاق مضيق هرمز على معادلة الطاقة في العراق

إن مجرد التهديد بإغلاق المضيق يُمكن أن يحدث اضطرابات كبيرة في الأمن الإقليمي والاقتصاد العالمي، إذ يمثل إغلاق مضيق هرمز أو تعطيله تهديداً وجودياً لمعادلة الطاقة في العراق واستقراره الاقتصادي الكلي، ونظراً لظروفه الجغرافية وبنيته التحتية الخاصة، وذلك بتعطيل مسار تصدير النفط الخام الرئيسي، مما سيؤدي إلى انخفاض كبير في إنتاج النفط وهشاشة اقتصادية كبيرة، وعلى الرغم من أن بعض دول الخليج لديها مسارات بديلة محدودة لخطوط الأنابيب لتجاوز مضيق هرمز، فإن خيارات العراق محدودة للغاية. تقع محطات التصدير الرئيسية في الخليج، مما يجعلها تعتمد كلياً على المرور عبر المضيق. تاريخياً، استكشف العراق أو استخدم خطوط أنابيب تمر عبر تركيا (خط أنابيب كركوك-جيهان) أو سوريا، لكن هذه الخطوط غالباً ما كانت عرضة لعدم الاستقرار الجيوسياسي، أو محدودية الطاقة الاستيعابية، أو التوقف عن العمل، مما ترك البلاد دون بديل عملي واسع النطاق لصادراتها النفطية الجنوبية، هذا النقص في المسارات البديلة

10. Douglas C Youvan, Swarm Deterrence in the Strait of Hormuz: Iran's IRGC Navy, Asymmetric Maritime Strategy, and the Future of Littoral Warfare, 2026, https://www.researchgate.net/publication/401274211_Swarm_Deterrence_in_the_Strait_of_Hormuz_Iran's_IRGC_Navy_Asymmetric_Maritime_Strategy_and_the_Future_of_Littoral_Warfare

يزيد من هشاشة العراق مقارنة بالمنتجين الآخرين في المنطقة¹¹.

يُعدّ العراق، بلا شك، أكثر الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط عرضةً لخطر الحصار المفروض على هذا الممر المائي الحيوي، وباعتبار العراق منتجاً أساسياً للنفط يعتمد اعتماداً كبيراً على الصادرات البحرية عبر المضيق، فإنه سيواجه تحديات فورية في نقل نفطه الخام إلى الأسواق الدولية، مما سيؤدي إلى انكماش في إمداداته النفطية وارتفاع محتمل في أسعار النفط العالمية، وتزداد هذه الهشاشة حدةً لأن المضيق هو المنفذ البحري الوحيد لمعظم صادرات النفط العراقية، مما يجعل البلاد عرضةً، بشدة، لأي اضطراب¹².

على أن مضيق هرمز لا يُعد مجرد ممر ملاحى دولي، بل يُمثّل شرياناً اقتصادياً أساسياً تتدفق عبره غالبية إيرادات الدولة، إذ يعتمد البلد على النفط؛ فالرواتب الحكومية، والإنفاق التشغيلي، وبرامج الدعم الاجتماعي، وتمويل المشاريع، جميعها مرهونة باستمرار تصدير الخام من موانئ البصرة جنوباً. وهذه الصادرات تعبر حتماً مضيق هرمز قبل أن تصل إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية، كما تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن قرابة 94% من صادرات العراق النفطية تعبر عبر الموانئ البحرية الجنوبية، وهو ما يعني أن أي إغلاق فعلي لمضيق هرمز قد يفضي إلى تعطل معظم تلك الصادرات، ويؤدي بالتالي إلى تراجع الإيرادات النفطية من نحو 7 مليارات دولار شهرياً إلى أقل من مليار دولار، وتراجع صادرات النفط من نحو 3.4 مليون برميل يومياً إلى أقل من 250 ألف برميل فقط¹³.

11. Iran and the Strait of Hormuz: risks to global energy prices, (London:Oxford Economics, 2026).

12. Jennifer Gnana, Iraq in discussions with Iran to secure safe passage for tankers via Hormuz, (Abu Dhabi:The National, 2026)

13. ارتدادات الحرب الإيرانية-الإسرائيلية-الأمريكية على الساحة العراقية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2026)، <https://ecssr.ae/ar/research-products/infograph/2/205234>

ومن جهة أخرى، فإن إغلاق مضيق هرمز سيؤدي إلى نضوب المخزونات، حيث يفتقر العراق إلى احتياطات تخزين استراتيجية ضخمة وطويلة الأجل، وبمجرد إغلاق محطات التصدير الجنوبية، تمتلئ خزانات التخزين الساحلية في غضون أيام، لذلك اضطر العراق إلى خفض الإنتاج فوراً في حقوله الجنوبية الرئيسية (مثل غرب القرنة، ومجنون، والرميلة)، إذ اضطر العراق إلى خفض إنتاجه الجنوبي بنحو 70%، لينخفض من حصته في أوبك البالغة حوالي 4.4 مليون برميل يومياً إلى ما بين 1.3 و1.5 مليون برميل يومياً فقط، حيث إن هذا الإنتاج الأساسي يكفي فقط لتغذية مصافي النفط ومحطات توليد الطاقة المحلية للحفاظ على استمرار عمل البلاد¹⁴.

4. العراق وإغلاق مضيق هرمز: رؤية فيما يجب فعله

ولتخفيف آثار هذا الاختناق، يتعين على العراق تطبيق مزيج من الحلول التكتيكية الفورية ومشاريع البنية التحتية الاستراتيجية طويلة الأجل، التي تكمن بعدة مسارات شمالاً، أولها خط أنابيب النفط العراقي التركي، إذ يمكن لخط أنابيب كركوك-جيهان نقل النفط من شمال العراق إلى الساحل التركي، متجنباً الخليج تماماً، إلا أن هذا المسار عانى تاريخياً من نزاعات جيوسياسية وقانونية بين بغداد وحكومة إقليم كردستان وأنقرة، وعلى الرغم من أن هذا الخط يعاني لما يُعرف بـ حدود السعة، فحتى لو تم تشغيل شبكة خطوط الأنابيب الشمالية بالكامل وتحديثها، فإنها (تهدف حالياً إلى التعامل مع 200000 إلى 400000 برميل يومياً) لا يمكنها حسابياً أن تحل محل أكثر من 3.3 مليون برميل يومياً المفقودة في الجنوب،

14. Yerevan Saeed, Iraq's oil paralysis: A self-inflicted wound and a gift to Tehran, (Washington, DC: The Middle East Institute, 2026), <https://mei.edu/commentary/iraqs-oil-paralysis-a-self-inflicted-wound-and-a-gift-to-tehran/>

فضلاً عن الحل الثاني وهو خط أنابيب البصرة-العقبة (الوصول إلى البحر الأحمر) والذي يُعد ممرّاً استراتيجياً مُقترحاً منذ فترة طويلة، يهدف إلى ضخ النفط الخام من جنوب العراق مباشرةً إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، متجاوزاً الخليج تماماً، وعلى الرغم من أنه يوفر أقصر طريق إلى الأسواق الغربية عبر قناة السويس، إلا أنه واجه تاريخياً معارضة سياسية من قوى عراقية محلية، أمّا الثالث فهو خط سوريا (بانياس)، (الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط)، هذا الخط، الذي يبلغ طوله 891 كيلومتراً ويمتد إلى سوريا، متوقف عن العمل إلى حد كبير منذ عام 1982، ويمكن أن تؤدي إعادة بنائه إلى نقل ما يصل إلى 300 ألف برميل يومياً مباشرةً إلى البحر الأبيض المتوسط، إلا أن ذلك يتطلب تجاوز عقبات جسيمة، تشمل تكاليف إصلاح بمليارات الدولارات، وخطر التخريب في المناطق الصحراوية، لكن هذه حلول لوجستية مؤقتة منخفضة الحجم وعالية التكلفة وليست حلاً اقتصادياً كلية دائمة¹⁵.

أما الرابع فهو خط أنابيب العراق-عُمان (الوصول إلى بحر العرب)، وهو مقترح استراتيجي حديث لإنشاء خط أنابيب ينتهي في ميناء الدقم العُماني، مستفيداً من مرافق التخزين الضخمة في رأس مركز، إذ سيتيح هذا للعراق نقل ما بين مليون ومليون ونصف المليون برميل يومياً مباشرةً إلى بحر العرب، مما يضمن وصولاً آمناً إلى الأسواق الآسيوية الرئيسية (الصين والهند) دون الحاجة إلى عبور مضيق هرمز.

15. Daniel Onyango, Iraq Plans to Restart Kirkuk-Türkiye Pipeline in a Week, Bypassing Kurdish Territory, (Hannover: Euro Institute for Information and Technology Transfer in Environmental Protection, 2026), <https://www.pipeline-journal.net/news/iraq-plans-restart-kirkuk-turkiye-pipeline-week-bypassing-kurdish-territory#:~:text=Beyond%20the%20Turkish%20route%2C%20Iraq,T%3BCrkiye%20Today>

اما الخامس فالربط بخط أنابيب النفط السعودي وهو ما يمكن تسميته بـ (الدبلوماسية الطارئة)، خلال (حرب ناقلات النفط) في ثمانينيات القرن الماضي، أنشأ العراق خط أنابيب النفط العراقي في السعودية (IPSA) لتجاوز الخليج والوصول إلى البحر الأحمر، وعلى الرغم من أن السعودية صادرت هذا الخط وأعادت استخدامه منذ عقود، إلا أن الدبلوماسية الثنائية الطارئة قد تسمح للعراق بنقل النفط الخام الجنوبي بالشاحنات أو الأنابيب مباشرة عبر الحدود إلى خط أنابيب النفط الخام السعودي (خط أنابيب النفط) بين الشرق والغرب، إذ يمتلك خط أنابيب النفط حالياً طاقة فائضة تُقدر بنحو 3 إلى 5 ملايين برميل يومياً، وينتهي في ميناء ينبع على البحر الأحمر، متجاوزاً مضيق هرمز تماماً، إلا أن الانكفاء العربي تجاه العراق خلال السنين الماضية من جهة، وبعض الأخطاء السابقة في السياسة الخارجية العراقية من جهة ثانية، جعل هذه الخطوة صعبة جداً، إلا أن السياق الحالي للحرب في المنطقة قد يعيد إحياء هذه الفكرة من جديد¹⁶.

أما فيما يتعلق بالحلول الأخرى غير مسارات النفط الأساسية فتكمن بالتنويع الاقتصادي في قطاع التكرير من خلال التحول من مُصدّر للنفط الخام إلى مُصدّر للمنتجات المكررة. يُتيحُ بناء مراكز تكرير رئيسية بالقرب من الحدود للعراق تصدير منتجات بتروولية عالية القيمة ومنخفضة الحجم براً عبر السكك الحديدية والشاحنات، مما يقلل الاعتماد على ناقلات النفط الخام البحرية الضخمة. من جهة أخرى، فإن هناك ما يُعرف باتفاقيات مقايضة النفط الطارئة، إذ يمكن للعراق التفاوض على اتفاقيات مقايضة معقدة مع جيرانه، فعلى سبيل المثال، يمكن للعراق توريد نفطه الخام أو منتجاته البتروولية المكررة من الشمال براً إلى الأسواق

16. Strait of Hormuz, (Paris:International Energy Agency, 2026), <https://www.iea.org/about/oil-security-and-emergency-response/strait-of-hormuz>

المحلية في تركيا أو الأردن، في المقابل، تبيع هاتان الدولتان كمية مماثلة من نفطهما الخام في السوق الدولية نيابةً عن العراق، وهذا يُغني عن الحاجة إلى نقل النفط الخام العراقي فعلياً إلى المشتريين العالميين.

الخاتمة

تُشكّل جغرافية الممرات المائية الاستراتيجية، وعلى رأسها مضيق هرمز، عاملاً محورياً في معادلة أمن الطاقة العالمي، حيث تتقاطع القيود المكانية مع التنافس الجيوسياسي لتنتج هشاشة هيكلية، وباعتباره الممر البحري الرئيسي الذي يمر عبره ما يقارب خمس النفط العالمي وحصّة كبيرة من الغاز الطبيعي المسال، يُجسّد المضيق تبعية هيكلية تربط عدم الاستقرار الإقليمي بالنتائج الاقتصادية العالمية، إذ تفرض الحقيقة الجغرافية لمضيق هرمز أن أي الحسابات الأمنية المتعلقة بالتصعيد العسكري بين الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي وإيران لا يمكن حصرها في المجال العسكري وحده، بل هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنموذج الاقتصادي العالمي، فالمضيق ليس مجرد ممر مائي، بل هو مركز الثقل المطلق لأمن الطاقة العالمي، فضلاً عن الحتمية الجغرافية والنفوذ غير المتكافئ بين اللاعبين، إذ يمنح الموقع الجغرافي لإيران على طول الساحل الشمالي لمضيق هرمز ميزة غير متكافئة كبيرة، ففي مواجهة التفوق العسكري التقليدي الساحق للولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي، لا يكمن الردع الأساسي لإيران في التكافؤ التقليدي، بل في السيطرة الجغرافية، إذ إن القدرة على زرع الألغام في المضيق، ونشر زوارق الهجوم السريع، أو استخدام بطاريات الصواريخ المضادة للسفن، تُمكن إيران من تحويل العمليات العسكرية الإقليمية إلى تهديدات اقتصادية عالمية كبيرة جداً.

وعليه، لا يمكن فهم النهج الاستراتيجي الأمريكي والكيان الإسرائيلي تجاه إيران من منظور عسكري أو أيديولوجي فحسب، بل يجب أن يأخذ في الحسبان أيضاً المخاطر الجيواقتصادية الكامنة في جغرافية المضيق، إذ يُؤكد استمرار هذا المضيق كنقطة توتر محورية على غياب بدائل هيكلية قابلة للتطبيق في نقل الطاقة العالمي، ويُعزز الحاجة إلى أطر أمنية تعاونية للتخفيف من المخاطر الدائمة المرتبطة بتدفقات الطاقة المركزة.

هوية البحث

اسم الباحث: د. مهند حميد الراوي - دكتوراه في العلوم السياسية

عنوان البحث: جغرافية الاختناق الاستراتيجي لمضيق هرمز في الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران

تاريخ النشر: آذار - مارس 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org